

## البدائل الأربعة للتعامل مع الإخوان المسلمين

د. معتز بالله عبد الفتاح، كاتب مصري

WWW.ALADL.NET

البدائل المتاحة أمام النظم السياسية العربية في تعاملها مع جماعات الإسلام السياسي، وتحديدًا تلك الجماعات التي تتبنى خطابًا يقبل نظريًا بالممارسة الديمقراطية مثل الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد ١٩٩٤، لا ينبغي أن تقتصر على بدلي الإبقاء على الطابع التسلسلي للدولة مع الاستبعاد التام على النمط التونسي أو الاستيعاب الجزئي (وهو ما يعني أيضًا الاستبعاد الجزئي) على النمطين المصري أو الأردني.

فبالإضافة للبدلين المشار إليهما (الاستبعاد التام أو الاستيعاب الجزئي)، فهناك بديلان أكثر ديمقراطية وهما البديل الألماني (الديمقراطية مع الاستبعاد التام) أو البديل التركي (الديمقراطية مع الاستيعاب التام في ظل هندسة مؤسسية صارمة). فالبديل الألماني الذي جسده الدستور حين نص صراحة على استبعاد المتطرفين في أقصى اليمين وهم النازيون والمتطرفين في أقصى اليسار وهم الشيوعيون من الحياة السياسية. بيد أن هذا الاستبعاد ارتبط من ناحية أخرى بإقامة حياة ديمقراطية سليمة تتمتع فيها كافة قوى الوسط بالحق الشرعي في الوصول إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب.

إن هذا البديل قد يكون ملائمًا لبعض المجتمعات العربية (سوريا وتونس وليبيا مثلًا) أكثر من غيرها بفرض أنها جادة في التحول الديمقراطي وبحكم ضعف حركات الإسلام السياسي فيها. فحينما نجحت ألمانيا في تحقيق هذه الصيغة السياسية كانت أولاً تحت الاحتلال الذي لم يكن ليُقبل بوجود أحزاب نازية أو شيوعية في الساحة السياسية. كما أن اتفاقًا عامًا بين كافة القوى السياسية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية قد وصل إلى صيغة رفض النازية بحكم مآسي الحرب وعواقبها وإلى رفض الشيوعية بحكم التخوف الشديد من الممارسات الستالينية والتي لم تكن أفضل من الخبرة النازية.

بيد أن هذا الاتفاق المجتمعي بشأن ماذا نعمل مع الإسلام السياسي ليس متوافرًا في كثير من البلدان العربية لاسيما تلك التي تنتشر فيها جماعة الإخوان المسلمين بحكم ما لديها من حضور قوي وقدرة عالية على التأقلم وعدم فقدانها للقبول الشعبي لأنها لم تتبن منهجًا منظمًا في استخدام العنف.

وهنا يأتي بديل الهندسة المؤسسية، الذي تجسده التجربة التركية لحد ما، والذي تقول به كثير من نظريات النظم السياسية المقارنة بشأن الحفاظ على استمرارية الديمقراطية (sustainability of democracy) متى كانت النخب جادة في التحول الديمقراطي. فكم من دول تحولت ديمقراطيًا لكنها انكسرت بوصول قوى غير ديمقراطية إلى سدة الحكم فكانت بمثابة ديمقراطية المرة الواحدة. لكن الهدف من الهندسة المؤسسية أن تكون الأساليب الديمقراطية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن تصل قوة ما إلى سدة الحكم. والمقصود بالهندسة المؤسسية في هذا المقام، كبديل مختلف عن البدائل الثلاثة السابقة، هو بناء أطر مؤسسية تشيخ وتحافظ على الطابع المدني والديمقراطي للدولة. وهذه الهندسة المؤسسية تحتاج إلى إبداع دستوري يحافظ على حق كافة القوى السياسية التي تلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية في أن تكون جزءًا من الإطار السياسي للدولة من ناحية، فضلًا عن عدم الركون لنوايا الفاعلين السياسيين بشأن التزامهم بالديمقراطية من ناحية أخرى. وهو ما يتطلب تفتيت السلطة بين القوى السياسية المختلفة على نحو لا يجعل أيًا منها، إسلامية كانت أو غير إسلامية، أن تغير قواعد اللعبة السياسية في مصلحتها متى وصلت إلى الحكم. وفي هذا المقام يمكن أن تتخذ إجراءات ثلاثة على وجه التحديد:

١- خوفًا من أن يؤدي وصول الإسلاميين أو غيرهم للسلطة إلى استبعاد منافسيهم فإنه يمكن أن ينص في الدستور على أن لا يكون رئيس الدولة، في الدول الجمهورية، من نفس الحزب الذي يشكل الحكومة. فضلًا على ألا يسيطر الحزب الذي يسيطر على أحد المجلسين التشريعيين (وليكن مجلس النواب) على أكثر من ثلث مقاعد المجلس الآخر (وليكن مجلس الشيوخ) حتى نضمن أن تظل دائما القرارات توافقية بين أكبر عدد ممكن من القوى السياسية المختلفة.

٢- خوفًا من أن تؤدي الديمقراطية إلى فنائها بتصويت المواطنين لقوى غير ملتزمة بالديمقراطية وبأصول الدولة المدنية، فإنه يمكن تضمين قواعد عمل مؤسسات الدولة المدنية وإجراءات تداول السلطة ومحاسباتها وموازنتها في دساتير جامدة أو شبه جامدة بحيث لا يمكن تعديلها فور حصول أي قوة سياسية على الأغلبية في الهيئة التشريعية وإنما يقتضي تعديل الدستور فترة زمنية طويلة تسمح بتداول الآراء والأفكار وليس مجرد انقلاب دستوري يأتي في أعقاب الانتخابات التشريعية مباشرة. فضلًا عن إمكانية أن ينص الدستور على عدم إمكانية تعديل بعض المواد من حيث الأصل تحت أي ظرف من الظروف.

٣- خوفًا من أن يؤدي وصول الإسلاميين أو غيرهم للسلطة إلى العبث بدستور البلاد والانقلاب عليه، فإنه يمكن أن ينشأ الدستور آليات محددة لحمايته مثل وجود مجلس أعلى لحماية الدستور يضم في عضويته مزيجًا من الجهات المنتخبة وغير المنتخبة مثل رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيسي المجلسين التشريعيين (وكلها جهات منتخبة) ورؤساء عدد من الهيئات القضائية (وكلها جهات غير منتخبة) ويكون لهذا المجلس وحده وبأغلبية خاصة (كأغلبية الثلثين) سلطة استدعاء وحدات خاصة من الجيش لحماية الدستور حين الخروج عليه.

إن إقامة أي نظام ديمقراطي والالتزام بقواعد الدولة المدنية لا يفترض ولا يقتضي فقط حسن النوايا وإنما أيضًا إطارًا مؤسسيًا يحمي القواعد السياسية ويضمن استمراريتها. وهو ما يحتاج خيالًا سياسيًا وقانونيًا نحتاج إليه إذا ما كنا جادين في التحول الديمقراطي.